

.قيام نظام حكم لا مركزي تنزلي فيهما السلطات لمستويات الحكم المختلفة

الدولة السودانية دولة لا مركزية ، ديمقراطية يقوم الحكم فيها على ارادة الشعب وتقوم الواجبات والحقوق على اساس المواطنة والمساواة الكاملة دون تمييز على اساس الدين او العرق او الثقافة او النوع ، وتكفل التشريعات وتحمي السياسات التنفيذية والقوانين حرية الاعتقاد الديني والانتماء الفكري والثقافي والتعبير عنها بالوسائل السلمية .
إقرار النظام الديمقراطي شرط لازم للإستقرار والسلام العادل المستدام ، ويقصد به كفالة الحريات العامة وحقوق الإنسان وسيادة حكم القانون وإستقلال القضاء والفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية .
إقرار مبدأ تقاسم السلطة والثروة على اساس نسبة سكان الإقليم مع تطبيق مبدأ التمييز الإيجابي للأقاليم والمناطق المتضررة بالحرب .
إقامة علاقات خارجية متوازنة تقوم على مبدأ التعايش السلمي والإحترام المتبادل والمصالح المشتركة .
إقرار دستور وقوانين قائمة على فصل المؤسسات الدينية عن مؤسسات الدولة لضمان عدم إستغلال الدين في السياسة -